



تحضيراً للجولة الثالثة من المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول الأليكا

لقاء مع المجتمع المدني

تونس، الإربعاء 5 ديسمبر 2018

في إطار الإعداد للجولة الثالثة من المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول الأليكا والتي التأمّت خلال الفترة من 10 إلى 14 ديسمبر 2018 ببروكسال ومن أجل ترسيخ المقاربة التشاركية نظمت رئاسة الحكومة يوم الأربعاء 5 ديسمبر 2018 بتونس لقاء مع ممثلي المجتمع المدني أشرف عليه السيد هشام بن أحمد وزير النقل والمفاوض الرئيس للأليكا.

وقد ذكر السيد هشام بن أحمد في كلمته الافتتاحية أن هذا اللقاء يسبق هذه الجولة من المفاوضات حسب ما جرت عليه العادة في إطار إشراك المجتمع المدني على كل مستويات المفاوضات حول الأليكا، وأضاف السيد الوزير أنه خلافاً لما روجته بعض وسائل الإعلام فإنه لم يقع بعد تحديد تاريخ إمضاء اتفاقية الأليكا لا في سنة 2019 ولا بعدها وأن التقدم يخص أساساً الدراسات والنقاشات. وقد أعلن السيد هشام بن أحمد بهذه المناسبة أن دراسة تقييم تأثيرات اتفاقية الشراكة لسنة 1995 قد أسندت لمكتب دراسات تونسي وهو مكتب أرنست أند يونغ – تونس وبرغم التأخير الحاصل في انطلاق أشغال هذه الدراسة التي تعد مطلباً ملحا لمنظمات المجتمع المدني فإن نتائجها سيكون لها التأثير الكبير على إعداد المقترحات التونسية قطاعياً أو شمولياً في إطار الأليكا.

تولى على إثر ذلك السيد منير الغزالي من مكتب أرنست أند يونغ – تونس تقديم الدراسة وأفاد أنها ستدوم 6 أشهر وأن هدفها الأساسي هو تقييم ما ترتب عن اتفاقية الشراكة لسنة 1995 بين تونس والاتحاد الأوروبي ما بين سنة 1996 و2017 مبيّناً أن هذه الاتفاقية لا تشمل فقط الصناعة ولكنها تشمل أيضاً جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية أخرى.

وأوضح المتدخل أن الدراسة ستتمكن من إيضاح بعض الجوانب المرتقبة في اتفاقية الأليكا، كما أضاف المتدخل أن الدراسة لن تتوقف فقط عند رفع الحواجز الجمركية بل ستبحث الجوانب المتعددة للاتفاقية وهي كثيرة.

وستمر الدراسة بحسب السيد منير الغزالي بمراحل ثلاث تهم الأولى تأطير ما ستقع دراسته وتمثل المرحلة الثانية في جمع المعلومات وتحليلها أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التقييمية التي تنتهي بسلسلة من التوصيات.

وتناول الكلمة بعد ذلك السيد وليد جعفر من الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية الذي لاحظ أولاً أن توقيت الدراسة يعد متأخراً نوعاً ما لأن الأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية غير التي كانت عليها سنة 1995 ولأن الثورة التكنولوجية أحدثت تغييرات كبرى لم تكن في الحسبان، وهذا ما يمكن حسب المتدخل أن يحجب المعلومات الضرورية التي ستفني إليها الدراسة ما لم تأخذ في الحسبان التغييرات المذكورة في تونس وفي الاتحاد الأوروبي.

وتناولت الكلمة إثر ذلك السيدة ليليا الرباعي مديرة أروماد تونس لنتمن أولا الانطلاق في إعداد الدراسة التي طالما ترقبتها مكونات المجتمع المدني ولكنها طلبت أيضا بعض الإيضاحات حول طريقة العمل المتوخاة وإن كانت ستعتمد مقارنة شاملة أم مقارنة قطاعية وعن المعايير التي ستعتمدها الدراسة في تحاليلها.

وتدخلت بعدئذ السيدة منى بن حليلة ممثلة الجامعة التونسية للنزل لتؤكد على ضرورة التركيز في الدراسة التي سينجزها مكتب أرنست أند يونغ - تونس على آليات إعادة الهيكلة التي رافقت اتفاقيات 1995 لأن المؤسسات الكبرى هي التي انتفعت بهذه الآليات لذا وجب البحث عن الوسائل الكفيلة بجعل المؤسسات الصغرى والمتوسطة تنتفع أكثر بإعادة الهيكلة خاصة وهي تمثل الأغلبية الكبرى في النسيج الاقتصادي التونسي.

وتناول الكلمة إثر ذلك السيد وليد بلحاج عمر من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات الذي اعتبر أن الدراسة المذكورة هي محل جدل في موضوعها وفي الفترة التي تغطيها وحتى في إدارتها.. وقال المتدخل أنه يشعر بالقلق من تعييب القطاع الخاص في الإعداد لهذه الدراسة مطالبا بتشريكه في هذه الدراسة وفي المفاوضات حول الأليكا بصفة عامة . وأضاف المتدخل أن القطاع الخاص يطرح السؤال حول كلفة التقريب التشريعي وحول السياسة القطاعية التي ستتبع وحول التوقع التونسي في موضوعي الفلاحة والخدمات. كما أكد السيد بلحاج عمر على ضرورة أن تحضى تونس بالتمتع بالصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي التي تمتلك ما يكفي من التمويلات لتغطية كلفة التقارب وذلك على غرار البلدان التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي.

وتولى السيد هشام بن أحمد الإجابة عن تساؤلات المتدخلين ملاحظا في البداية أن مفهوم التفاوت لمصلحة تونس هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه كل المفاوضات بين تونس وشريكها الأوروبي وأنه يتم التمسك به بالإضافة إلى عدة طلبات أخرى بما يمكن تونس من الدفاع عن مصالحها كلما استدعى الأمر ذلك، وبخصوص الصناديق الهيكلية أوضح الوزير أنه يتم التفاوض مع الجانب الأوروبي حول عدة آليات دعم وصناديق أخرى. وأعاد السيد هشام بن أحمد دعوته الملحة للقطاع الخاص من أجل مشاركة أكبر في المفاوضات الحالية معلنا أن الحكومة تنتظر اقتراحات ملموسة من القطاع الخاص ومن المجتمع المدني بما في ذلك المقترحات حول طريقة العمل المشتركة.

وتدخلت السيدة فاطمة الوسلاتي المديرة العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالمفاوضات حول اتفاق "الأليكا" لتقديم بعض التوضيحات حول ملاحظات المتدخلين مبينة أنه في الوقت الحاضر لا تزال المفاوضات مع الجانب الأوروبي في مستوى التوضيحات والمبادئ العامة وأكدت أن وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة باتفاقية "الأليكا" وكذلك مجموعات العمل التقنية تعمل بجد كما أن عددا من الدراسات قد تم التقدم في إنجازها كما تم إستكمال عدد آخر منها مثل الدراسة حول تموقع الخدمات والدراسة الخاصة بالصحة النباتية والصحة الحيوانية ودراسة الصفقات العمومية واليقظة القانونية وغيرها .

أما بخصوص التمويلات فقد أوضحت السيدة فاطمة الوسلاتي أن اتفاقية "الأليكا" ليست بحجم اتفاقية الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي التي تتطلب التطبيق الكامل لكل المكتسبات الأوروبية في التشريعات دون التفاوض بشأنها ولكن مشروع اتفاق "الأليكا" يعتمد على التقريب التشريعي ويتم التأكيد على الجانب الأوروبي على ضرورة توفير الدعم الكفيل بإنجاح مسار التقريب التشريعي من الشريك الأوروبي في كل الأحوال.

وجاء تدخل السيد ليث بن بشر ممثل النقابة التونسية للفلاحين معاضدا لما ذهب إليه السيد بلحاج عمر أنفا حول ضعف تشريك المجتمع المدني مضيفا أن التقريب التشريعي صعب ويمكن أن يكلفنا ما سيكلف الانضمام دون التمتع بإيجابيته واعتبر المتدخل أنه على الجانب التونسي قبل كل هذا أن يتفق أولا حول الأولويات الوطنية وحول الهدف المرجو تحقيقه.

وتناول الكلمة بعدئذ السيد سليم الزغل من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ليلاحظ أن تونس اليوم في وضع اقتصادي صعب وهناك مواضيع مستعجلة لا بد من الغوص فيها في الحال مثل اتفاقية السماء المفتوحة وأضاف المتدخل أنه بالطبع وفي كل مفاوضات هناك خسائر كما هناك وفوائد ولدينا الآن نماذج يمكن أن تعيننا في خصوص اتفاقية الأليكا مثل الاتفاقيات المتعلقة بزيت الزيتون أو بالتمور أو بحرية التنقل في مجال تكنولوجيات الاتصال. ومن جهة أخرى أشار

المتدخل إلى وجود مشكل آخر ذو أهمية ألا وهو تشريع الصرف ملاحظا ان كل هذه المواضيع يجب أن تطرح وتناقش في تونس. وأشار المتدخل أيضا إلى قضية الانتقال البيئي الذي يكلفنا الكثير ونحن لم نبدأ بعد في مجرد التفكير في الحلول بالرغم من وجود التمويلات العالمية والبرامج المختلفة التي يمكن أن تسرع في الانتقال البيئي في تونس نحو الطاقة الشمسية وانتهى المتدخل بالقول أن الصناعيين بالرغم من كل هذه المشاكل يدعون إلى المضي قدما في اتفاقية "الأليكا".

أما السيد كريم داود من النقابة التونسية للفلاحين فإنه أكد في كلمته على عدم الالمام بالوضع الفلاحي في تفاصيله العميقة لدى عموم الناس مما يجعل أية دراسة له عسيرة ناهيك عن ابتداع الحلول مضيئا أنه من الضروري التفكير أيضا في بدأ دراسات في عدة قطاعات وأولها الفلاحة.

وتناول الكلمة بعدئذ السيد أحمد الكرم، رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية الذي عبر عن الأمل في أن تسهل اتفاقية الأليكا تدفق رؤوس الأموال إلى تونس مبينا أن هذا يتطلب مراحل هامة وعملا مسبقا. وعرض السيد أحمد الكرم عدة أفكار مهمة بخصوص هذا الموضوع تتمحور حول الفضاء المالي التونسي الغير جذاب لأن أكثر من 50 بالمائة من سيولته يستقطبها القطاع الموازي لذا لا بد أن نستعين بالاتحاد الأوروبي في هذا المجال الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في نظامنا الضريبي لكي يتم توجيه وإدراج الفاعلين في الاقتصاد الموازي نحو الاقتصاد المنظم. كما تطرق إلى مسألة حماية الاستثمارات التي يوفرها الإطار القانوني الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر غير كافية وفي مستوى اقل مما هو معمول به عالميا. وأكد على حتمية تحسين نظامنا القضائي ورفعته إلى المستوى العالمي والى إعادة هيكلة شاملة لمنظومتنا التشريعية التي تتميز بتصلبها وبتشعبها الكبيرين مبينا أن مشروع اتفاقية "الأليكا" يجب أن يساعدنا على تغيير الأوضاع وعلى دفعنا إلى المضي قدما نحو تحرير العملة وملاحظا إن منتهى عملنا الحالي ينبغي أن يوصلنا إلى جعل المفاوضات تنخرط في مسار واضح يحدد له هدف أسمي ألا وهو جعل تونس وجهة اقتصادية عالمية مرموقة حسب حجمها ونقاط قوتها.

أما السيد وليد جعفر من الجمعية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية فإنه تساءل في تدخله الثاني إن كنا قد حددنا تواريخ للقطاعات المعنية بالأليكا وهل وقع تحديد تاريخ لإمضاء للاتفاقية بصفة عامة كما اقترح المتدخل أن يتم إعداد جذاذات خاصة بكل القطاعات لتقييم مخاطر تحريرها والأشغال التحضيرية الضرورية فيها.

وتناولت الكلمة إثر ذلك السيدة لبنى الجريبي ، رئيسة جمعية "سوليدار" لتلح على ضرورة تحديد رؤية واضحة بين تونس والاتحاد الأوروبي , وبخصوص الانتقال البيئي أفادت السيدة لبنى الجريبي أن الانتقال ضروري ليس فقط بخصوص البرنامج الشمسي وإنما على عدة مستويات أخرى، واعتبرت السيدة الجريبي أن "الأليكا" يجب أن تكون أداة استحثات للإصلاحات ومنبعا للبرامج الهيكلية كما أن التشاور يجب أن يستمر بخصوص كل هذه الجوانب بين الحكومة ومختلف القطاعات المعنية.

وأعلن السيد عبد الحليم القاسمي ، المدير العام بوزارة الفلاحة في تدخله معاضدته لضرورة إعداد مخطط استشرافي للفلاحة مع رؤية واضحة ومتكاملة على المستوى الوطني لما يجب أن تكون عليه فلاحتنا ، وأوضح المتدخل أن وزارة الفلاحة قد بادرت بإعداد عدة دراسات قطاعية مثل دراسات قطاع الحليب واللحوم والصحة الحيوانية وغيرها. واعتبر السيد القاسمي أن على الدولة أن تبدأ فوراً في عملية إعادة تأهيل شامل للضيعات الفلاحية وهذا بالاستعانة بالاتحاد الأوروبي.

وتدخل هنا السيد منير الغزالي من مكتب أرنست أند يونغ – تونس ليجيب عن بعض أسئلة الحاضرين بخصوص الدراسة التي تكفل مكتبه بإعدادها وأوضح أن الدراسة ستقيم النتائج انطلاقا من الأهداف التي رسمتها الدولة التونسية للاتفاقية آنذاك وأضاف أن هذا العمل يتطلب أن تتوفر المعلومة بالدقة المطلوبة.

وفي معرض الردود حول أسئلة الحاضرين اشارت السيدة فاطمة الوسلاتي الى تحقيق تقدم في عدة مواضيع تهم "الأليكا" وخاصة في ما يهم دراسات التأثير التي تعتبر ذات أهمية خاصة في إعداد المقترحات التونسية التي ستعرض في

المفاوضات، ولاحظت السيدة الوسلاطي أنه سيتم خلال الإعداد للمقترحات التونسية الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات التي تعهدت بها تونس في إطار اتفاقيات متعددة تنص على تحرير بعض القطاعات مثل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، وأشارت إلى إمكانية التنصيص ضمن مشروع الاتفاق على آليات حماية يمكن لتونس استعمالها كلما دعت الحاجة إلى ذلك للدفاع عن مصالحها أو عن مصالح قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفي نهاية اللقاء أخذ الكلمة السيد هشام بن أحمد ليبين أن الحكومة التونسية رفضت تحديد موعد نهائي للمفاوضات باعتبار أنه تم الحرص على التقدم في المفاوضات وفق نسق تقدم الدراسات ولا سيما دراسات تحليل الفوارق في عدة قطاعات وشرح السيد الوزير أن تقدم المفاوضات سيتم على ضوء نسق تقدم الدراسات مؤكدا على تمسك تونس بالمبادئ الأساسية لهذه المفاوضات و لا سيما المتعلقة بالتدرج في التحرير والتفاوت في اتخاذ الالتزامات .

وبخصوص اتفاقية السماء المفتوحة أوضح الوزير أن التأخير مأتاه الاتحاد الأوروبي الذي ينتظر بعض تفاصيل اتفاقية البريكسيت مع المملكة المتحدة للبت في عدة قضايا مرتبطة بالنقل الجوي.

أما فيما يتعلق بحرية التنقل أشار السيد هشام بن أحمد إلى أن الشريك الأوروبي لم يتم سابقا التطرق ضمن المفاوضات الخاصة باتفاق الأليكا إلى حرية التنقل وأنه بعد إلحاح الجانب التونسي تم التوصل إلى إمكانية التطرق إلى هذه المسألة وإيجاد آلية للربط بين المفاوضات الخاصة باتفاق الشراكة من أجل التنقل والمفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاق الأليكا ولا سيما فيما يخص تحرير الخدمات وأضاف الوزير أن الهدف بالطبع ليس الحصول على عدد من التأشيرات أو التسهيلات في المجال وإنما هو ضمان حرية التنقل بالنسبة لمسدي الخدمات المعنيين .

وأعاد الوزير الدعوة مرة أخرى للمشاركة إلى كل منظمات المجتمع المدني مطالبا هذه المنظمات بأن لا تتحرج في دفع الإدارة إلى الأمام كلما لزم الأمر وإلى وضع قواعد من أجل علاقة عمل مشترك يكون للمجتمع المدني فيها الدور الفعال.